

جلسة التكوين النظرى
موضوع : الدولة ونظريات السلطة السياسية

تحتل مسألة الدولة والسلطة السياسية المكانة المركزية في الصراع السياسي وفي النظريات المرتبطة به . وكلما كانت مكانة مفهوم ما مركزية في النظرية والممارسة ، كلما كانت المعركة حوله حادة ومحتدمة لاعطاءه مدلولاً معيناً - صريحاً او ضمناً - وتوظيفه في البناء والاختيار الايديولوجي الخاص بكل قوة من قوى الصراع في المجتمع . ومفهوم الدولة ، بما يترتب عنه من مواقف عملية وبرامج مرحلية واستراتيجية ، يتخذ في الواقع حجم قضية نظرية وسياسية كبرى ، ما دامت غاية الصراع السياسي هي بالتحديد مسألة السلطة ، اى الدولة ، وذلك اما في اتجاه المحافظة على الدولة القائمة وتحسين وظيفتها وفعاليتها ، او في اتجاه معارضتها "معارضة بناءة" من اجل الانتفاع من فتاتها في انتظار "فرصة سانحة" ، او اخيراً في اتجاه النضال الحازم لتقويض الهياكل المادية التي تقوم عليها ، اى هياكل الاستغلال الطبقي والقهر السياسي .

وإذا كانت النظرية الاشتراكية العلمية حول الدولة ليست بالبسيطة ولا بالسهلة المنال من الوهلة الاولى ، فان ما يزيد من اهمية توضيح منطلقاتها واسسها الجوهرية بالنسبة الينا هو ما تعرضت وتعرض له تلك النظرية من شتى انواع التشويه والتحريف ، باسم الاشتراكية نفسها ، على يد الانتهازيين بوجه عام واليمين بوجه خاص . . ولنا في مسيرة الاتحاد امثلة ساطعة على ذلك شكلت محور صراع مرير وفرز متواصل .

التصميم العام :

١- المبادئ العامة للنظرية الاشتراكية فيما يخص الدولة

٢- مميزات السلطة الاقطاعية

٣- النظرية البرجوازية لمسألة الدولة

٤- الطرح اليميني الانتهازي لمسألة الدولة

١- المبادئ العامة للنظرية الاشتراكية فيما يخص الدولة

اننا عندما ننظر الى الدولة في مظاهرها الخارجية الكبرى، نجدها عبارة عن خزان او مركز للعديد من السلطات : سلطة اقتصادية ومالية، سلطة قضائية وتشريعية، سلطة عسكرية و اعلامية . الخ، ونختزل كل ذلك في تعبير واحد هو سلطة الدولة، وهي سلطة منظمة، اي ذات اجهزة ومؤسسات هي الادوات التنفيذية للسلطة، من اجهزة الشرطة والمخابرات الى المحاكم والسجون ووسائل الاعلام وجيش الموظفين الخ . . وتلك هي اجهزة الدولة .

ولكن من اين تأتي سلطة الدولة؟ ما مضمونها وكيف تتم ممارستها؟ تلك هي الاسئلة الاولية التي تفرض نفسها عند اي محاولة لطرح مسالة الدولة، وهي اسئلة يمكن صياغتها بشكل ادق من وجهة نظر الاشتراكية العلمية على النحو التالي : اي علاقة توجد بين جهاز الدولة والسلطة السياسية؟ واي علاقة توجد بين الدولة ونظام الطبقات التي يتشكل منها المجتمع؟

ان المنطلق الاول للمنهج الاشتراكي العلمي في طرح مسالة الدولة هو النظر الى هذه الاخيرة ليس بوصفها واقعا مستقلا بذاته او كهيئة عليا فوق المجتمع والطبقات المتصارعة فيه، بل بالعكس كسلطة للطبقة السائدة في ذلك المجتمع، اي انها تعبير عن السيطرة الطبقيّة بمضمونها الاقتصادي والسياسي معا . وبعبارة اخرى فان الدولة - مثلها مثل الطبقات الاجتماعية - لها اصل تاريخي محدد، هو الاستغلال الاقتصادي، بحيث نجد وراء كل سيطرة سياسية نظاما من الطبقات المتصارعة، وكل نوع من معين من السيطرة السياسية يدلنا على نوعية الاقتصاد وعلى نسج العلاقات الطبقيّة التي نشأت منها الدولة بالضبط .

وحيث ان الدولة هي محصلة التركيب الطبقي للمجتمع، فهي جهاز تنظيمي للسيطرة يتم بواسطتها الحفاظ على التناقضات الطبقيّة في الحدود التي تسمح باعادة انتاج النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، فتكون الدولة اولا عبارة عن جهاز لتكييف وتطويع واخضاع الجماهير الشعبوية لنوع الانتاج والاقتصاد السائد في مرحلة معينة . وبهذا المعنى يمكن وصف الدولة بانها تنظيم للطبقة السائدة تحافظ بواسطته على شروط الاستغلال الخارجية ان صح القول، اي تلك التي تخرج عن التحكم المباشر لملاكي وسائل الانتاج، فتكون السيطرة السياسية رديفا للاستغلال الاقتصادي بالضرورة .

وهكذا فان مفهوم السلطة السياسية، في ضوء المنهج الاشتراكي العلمي، يدل على نوع معين من العلاقات الاجتماعية هي علاقات السيطرة والاستغلال، لان مصدر السلطة السياسية في النهاية هو نمط الانتاج الاجتماعي (اي من يعمل لاجل من؟) ومن ثم يكون الاستغلال هو مقياس السلطة الفعلي، باعتبارها سلطة الطبقة المستغلة على الطبقات المستغلة في المجتمع، وهذا هو الاساس الطبقي للدولة .

وإذا كان تحول الاستغلال الاقتصادي الى سيطرة سياسية هو المبدأ الاساسي في نظرة الاشتراكية العلمية لمسالة الدولة، فهو ايضا مقياس الفرز مع باقي النظريات الاخرى، اد لا مجال للتهرب من هذه المسالة او القفز عليها . وهنا ينبغي التوقف عند خلفيات الاديولوجيتين القطاعية والبورجوازية في نظرتهم للدولة، قبل الانتقال الى تعرية اديولوجية اخرى متأثرة بهما ولا تقل عنهما خطورة، الا وهي الاديولوجية البورجوازية الصغيرة، مع الإشارة الى ان هذا النقد يعتمد بالدرجة الاولى على المثال المغربي قبل غيره .

٢- مميزات السلطة القطاعية

ان التطرق لمميزات السلطة القطاعية يستمد مبرره من وجود امتدادات تاريخية لتلك السلطة في اساس وسير العديد من أنظمة الحكم المعاصرة في الوطن العربي، وتداخلها الشديد مع انماط اخرى من الحكم . ولذلك فلا غنى عنه لتحليل واقع الدولة الراهن . ومن اجل توضيح الجذور التاريخية للعلاقات السياسية القطاعية، ينبغي التذكير اولا بان السلطة القطاعية تستند في تبرير وجودها ومشروعيتها غالبا على اديولوجية غيبية تخولها حرية التصرف المطلق في القرار السياسي . فالحكم القطاعي مبني اساسا على منطق القوة وما يترتب عنه من نوعية واحدة للعلاقات السياسية هي علاقات سيد وعصبة من السادة برعايا وخدم ليس عليهم الا الطاعة والتنفيذ . وحيث ان السلطة

الإقطاعية تفرض نفسها عن طريق العنف والغزو والإكراه، فهي تقتضي بطبيعتها تمركز كل السلطات في أيدي الفئة الحاكمة التي تسيطر على أهم وسائل الإنتاج وبالدرجة الأولى على الأرض الزراعية، وتعمل على تقليص القيادة السياسية في دائرة ضيقة تتكون من الأمراء وكبار موظفي الجيش والإعوان من الإقطاعيين المحليين .

فبالنسبة للمغرب على وجه التحديد، لم تكن الإدارة المخزنية تتعدى جهاز الشيوخ على مستوى القبائل والقواد والباشوات على مستوى المناطق أو المدن . وكانت السلطة المركزية تكافؤهم وتشرکہم في الملكية الاستغلالية عن طريق أساليب عدة أهمها اقتطاع الأراضي الزراعية وتحويل أهلها إلى "خماسة" أو إجلائهم بالمرّة، وتخصيص مناطق بكاملها من قرى وأراضي فلاحية للإقطاعي المحلي وتعيينه جابيا للضرائب عليها، يأخذ محصولها من الضرائب ويؤدى للسلطة المركزية مقابلا سنويا مسبقا وتترك له الصلاحية التامة في مضاعفة أرباحه بكل الوسائل الممكنة كاستعمال جيش خاص للردع واضطهاد الفلاحين وابتداع شتى أنواع الجبايات التعسفية (الفريضة، السخرة، الغرامة، المونة، الهدية...) التي يختلف حجمها ونوعها مع اختلاف درجة الارتباط بالمخزن، حيث أن رؤساء القبائل الذين كانوا يقبلون التعامل مع السلطة الإقطاعية في قمع القبائل الأخرى، كانت تعين لهم أراضي بمرسوم من السلطة المركزية يخولهم حق التصرف اقتصاديا وعسكريا وسياسيا في الملاكين الأصليين : أما أحلاؤهم أو تقتيلهم جماعيا أو فرض ضرائب سنوية أو مفاصة المنتج الفلاحي حسبما تسمح به الظروف وموازين القوى .

لقد جعلت الدولة المخزنية من جلب الضرائب والجبايات وظيفتها الرئيسية والدائمة . ويتكامل هذا الاستغلال الفاحش عن طريق الضرائب مع ما يمارسه الملاكون الإقطاعيون تحت رعاية المخزن نفسه من علاقات إنتاجية إقطاعية عرضت جماهير "الخماسة" و"الخبازة" لابتساح أنواع الاستغلال والاستعباد . وهذا التكامل بين نظام الجبايات وعلاقات الإنتاج الفلاحي الإقطاعية هو الذى جعل من وظيفة الاستغلال وظيفية أساسية وبارزة لدى الدولة المخزنية .

وهكذا فإن منطق السلطة الإقطاعية يرى في الضرائب والجبايات غنيمة تؤخذ بواسطة الحرب (الحركة) كما ترى في التهديد والقمع المستمرين وسيلة لتخويف الفلاح والدفع به إلى "الإحتما" برجال الطبقة الحاكمة، وعن طريق ذلك خلق شبكة من العلاقات المشخصة المبنية على الحماية والزبونية، تبدأ عند الفلاح لتصل إلى قمة السلطة . وهذا النموذج من العلاقات السياسية الإقطاعية هو الذى نجده في طريقة تنظيم الطبقة الإقطاعية هي نفسها، حيث القاعدة العامة هي الولاء الشخصي وتدرج السلطة وفق هرم مركز ومشخص تندمج مستوياته في جهاز الدولة وفقا لمبدأ التفويض والتوزيع المركزى للوظائف والنفوذ المادى والمعنوى، وفي الوقت نفسه تشجيع التنافس التناحرى على السلطة وشد التوازن العام الذى يسمح باستمرار النظام الإقطاعي ككل ، دولة وطبقة .

على أنه باستثناء بعض الفترات التاريخية المعينة، فإن السلطة المركزية لم تتمكن من السيطرة على مجموع البلاد، بل ظل عدد من القبائل، خاصة في الجبال، يرفض باستمرار شرعية السلطة الإقطاعية ويتشبث بتقاليد الحياة الجماعية ويقاوم بالسلاح غزواتها المتكررة ومحاولات الغزو الأجنبي على السواء . وكانت "بلاد السيبية" أي المناطق غير الخاضعة لمراقبة السلطة المركزية، عبارة عن وحدات مستقلة ومتجانسة ومتكاملة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، تعيش علاقات جماعية تضامنية وتعمل باستمرار على حفظ استقلالها والدفاع عنه، عبر العديد من الثورات المحلية وأساليب المقاومة الشعبية .

إن هذه الوضعية هي التي حددت الطابع الأساسي والدائم لجهاز الدولة الإقطاعية باعتباره جهازا مسخرا للاحتلال بهدف السيطرة على كامل التراب الوطني وإخضاعه لنظام الجبايات والضرائب والاستغلال الإقطاعي . ولذلك فالإدارة الأساسية للدولة الإقطاعية كانت دوما هي أداة الردع المتمثلة في جيش المرتزقة وحرس المملوكين، وهو جيش قلما يتوجه للصدام مع القوى الأجنبية، فما من انتصار على محاولات الغزو الأجنبي إلا وهو انتصار لجيوش شعبية تتكون غالبا بكيفية تلقائية وبمبادرة زعماء شعبيين . أما الجيوش الإقطاعية فهي بطبيعتها موجهة ضد الشعوب لإخضاعها اقتصاديا وسياسيا وسجنها في أوضاع يعتبر فيها كفاف العيش أقصى محصول، وكل فائض إضافي يعتبر معرضا للاغتصاب الإقطاعي، بحيث لم يكن للطبقات المنتجة من فلاحين وحرثيين، بل وحتى لفئة التجار أن تحقق إنجازات ثابتة ولا لبيوادر النمو الصناعي أن تتطور... وكل ذلك لأن السلطة الإقطاعية توجهت بالأساس إلى معاداة وطمع الفئات المنتجة وبث عدم الاستقرار داخل المجتمع ككل .

وعدم تمكن الإقطاع من فرض هيكل مستقرة ثابتة انعكس بضعف الدولة، بالرغم من كل مظاهر البطش والاستبداد، ذلك أن النظام الإقطاعي ظل يعيش تناقضا داخليا، إذ إن الدولة المركزية تخشى بطبيعتها تكوين وتقوية الإقطاعيات

المحلية التي من شأنها ان تهدد وجودها، ولذلك دأبت على استعمال العنف وعدم الاستقرار كاسلوب ثابت في الحكم يوفر التوازن اللازم ما بين خدمة الدولة لمصالح طبقتها من جهة، ومن جهة ثانية عدم تقوية هذه المصالح بالشكل الذي يهدد الدولة نفسها . .

ما سبق نرى كم هي خادعة وزائفة تلك "التحليل" اليمينية التي تحاول اظهار الدولة الاقطاعية بمظهر الجهاز المحايد او التعبير الروحي عن "وحدة الامة"، اى ككيان مستقل بذاته منزه عن التناقضات الاجتماعية، كل ما يصيبه من تحولات او عاهات هو نتيجة استغلاله من طرف "جماعة من ذوى الحظوة والنفوذ" يحرفون الدولة عن وظيفتها لفترة من الوقت ريثما تتمكن - اى الدولة - من الانتفاض على طبقتها وتعود الى وظيفتها الاصلية كمعبر عن "وحدة الامة" .

انه تفسير غريب حقا لتاريخ السلطة الاقطاعية، بل طمس لحقيقتها ولحقيقة الصراع الضارى بينها وبين الجماهير الشعبية على امتداد عقود طويلة من الزمن . . والادهى من ذلك ان هذا "التحليل" اليميني للتاريخ يلتقي في النهاية مع نظرة السلطة الاقطاعية الى نفسها ومع الطرح الرسمي للتاريخ الذى لا يكف عن التردد بان الدولة هي التي تصنع الوطن . . والحقيقة ان هذا التفسير الذى يغلف نفسه بـ"الخصوصية التاريخية" و "تجاوز القوالب الجاهزة" انما يلجأ الى تزيف الحقائق الناصعة الصارخة بخلفية سياسية مسبقة هي تبرير ممارسة آنية شعارها العمل على "تاميم جهاز الدولة"، وهو شعار متأثر ايضا بالادبيولوجية البرجوازية حول الدولة، وان كان لا يرقى الى بناءها النظرى . فما هي باختصار السمات الاساسية لتلك الادبيولوجية؟

٣- النظرية البرجوازية لمسالة الدولة

يرى المنظرون البرجوازيون في الدولة عموما مؤسسة لحماية الصالح العام الذى هو في تعريفهم فوق المصالح الخاصة للأفراد، اى ان الدولة هي دولة الجميع وليس دولة الطبقات السائدة، بل على العكس ان اساس وجودها في نظرهم هو كونها "محايدة" وتمثل بذلك "سلطات عمومية" في خدمة المجتمع كله دون تمييز . ومعنى ذلك ان الدولة - بجهازها وطاقم قوانينها ومؤسساتها - يمكنها ان تخدم مصالح وادبيولوجيات مختلفة، دون احداث اى تغيير جوهرى في طبيعتها، ما دامت تمثل "المصالح العليا للمجموعة الوطنية" واداة لعقلنة الحياة الاجتماعية وتنظيمها من اجل ان يسود الامن والنظام، اما طواعية او بواسطة "القوة العمومية" .

ولكن اى امن واى نظام؟ او بالاحرى امن من ونظام من؟ هذه الاسئلة يطمسها الخطاب البرجوازى حول الدولة، طالما انه لا يتصور الا نوعا واحدا من النظام هو نظام المجتمع الراسمالي . وحتى اذا ما حدث له ان يعترف بوجود بعض العيوب في هذا النظام او بعض التجاوزات الناتجة في رايه عن "انانيات" فردية للمواطنين او الحكام، فذلك للتأكيد على وظيفة الدولة البرجوازية كشخصية معنوية في اقرار "العدل" و"التوازن" داخل المجتمع . ومن ثم فان الدولة كدولة هي اداة منزمة في حد ذاتها ولا يجوز المس في وجودها ولا حتى التفكير في ذلك . . واذا كان هناك من نقد او اجتهاد فيجب ان ينصب ويتجه الى تحسين تقنيات تسيير الدولة حتى تؤدى وظيفتها على الوجه الاكمل، الا وهي الحفاظ على نظام المجتمع (الراسمالي) .

هذا هو جوهر النظرية البرجوازية حول الدولة التي تعج بها مؤلفات وبرامج تدريس الفانون الدستورى و"العلوم" السياسية الواسعة الانتشار في جامعات بلدان "العالم الثالث" التابعة للغرب . ولكن الخطاب البرجوازى كثيرا ما يلجأ الى تفسير آخر لترفع الدولة الوهمي عن الصراعات التطبيقية، فيقدم لنا الدولة على انها اداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار . ولكن باى تنمية وازدهار اية مصالح يتعلق الامر؟ هنا ايضا لا يلجأ الفكر البرجوازى الليبرالى الى الاعتراف بـ"نزاع المصالح" وحتى بوجود الطبقات، الا ليؤكد على دور الدولة في توفير وتنظيم الاطار القانوني للممارسة التنافس الاقتصادية على قاعدة احترام الملكية الخاصة كمبدأ مقدس باعتباره الوسيلة الوحيدة لضمان "الحرية" و"التنمية" للفرد كما للمجتمع . اننا نجد ما هنا جوهر ادبيولوجية الراسمالية التي تسبغ على حرية استغلال الاقلية للاغلبية طابع الحرية والليبرالية الاقتصادية، وعلى تمثيل البرجوازية لمصالحها السياسية صفة الديمقراطية والتمثيلية الشعبية، وبصفة عامة تضفي على سلطتها التطبيقية الخاصة صبغة السلطة العمومية الموجهة لخدمة "المصالح المشتركة" للمجتمع في كليته . .

لقد تصدت الاشتراكية العلمية لهذه الايديولوجية البرجوازية في اسسها الفلسفية كما في تجلياتها اليومية، فكشفت، كما سبقت الاشارة، ان الدولة تركز على سيطرة طبقية محددة تمتد جذورها في نوعية علاقات الانتاج السائدة في المجتمع، اى انها اداة لضبط الصراع الطبقي لصالح الطبقات السائدة المستفيدة من تلك العلاقات . اما "المصالح المشتركة" (كالتجهيزات العمومية مثالا) فهي مظهر ثانوي مشتق من المظهر الاساسي لوظيفة الدولة، اى تنظيم السيطرة السياسية، اذ انها تجسد دور الدولة في تنظيم الشروط الملائمة لتنمية مصالح الطبقات السائدة ولكن هذه المسألة تخضع ايضا لمدى ضغط وصراع الطبقات المستغلة وقدرتها السياسية على انتزاع المكاسب لصالحها او الحفاظ على المكتسبات السابقة، سياسية كانت ام اقتصادية، كالخدمات الاجتماعية مثلا التي تظهر بمظهر مصالح مشتركة تؤديها الدولة للمجتمع . ولكن ما ان يرتفع الصراع الطبقي الى درجة عالية من الحدة، حتى تتقلص وظيفة الدولة الى ما هو ثابت واساسي، اى الى دور الدركي المحافظ بقوة الاجهزة القمعية على مصالح الطبقات السائدة والحيلولة دون تعرضها للهلاك تحت ضربات النضال الجماهيري الواسع والمنظم والهادف والذي من شأنه ان يعصف بمصالحها ووجودها .

٤- الطرح اليميني الانتهازي لمسألة الدولة

تنطلق مختلف اطروحات منظري البرجوازية الصغيرة لمسألة الدولة والسلطة السياسية في مجتمعات مثل المغرب من تغييب واخفاء الاساس الطبقي للدولة والنظام السياسي ككل، فيتم تقديم الدولة على انها جهاز مستقل - او عليه ان يكون كذلك - مهمته الاصلية هي "البناء الوطني" و"التنمية الاقتصادية" وغيرها من المفاهيم التي تيني بها الدولة تصورها عن نفسها . . فهذا الطرح ينفي ان تكون هناك علاقة عضوية بين الدولة والطبقة السائدة، وكل ما في الامر بالنسبة اليه هو ان الدولة وقع تحريفها عن وظيفتها: اولا من الناحية الاقتصادية بسبب "استغلالها" من طرف فئة من "المحوظين" و"ذوى الامتيازات"، ثم من ناحية التسيير العمومي بسبب نفوذ بعض الانتهازيين و"خصوم الديمقراطية المتسترين" ممن يخلعون عن الجهاز الاداري حياده المفترض . . اما النظام السياسي، اما الدولة القائمة فهي في حد ذاتها اطار مقبول ينبغي فقط نقل بعض مفايده الى ايادي جديدة تتحلى بخصال النزاهة والحياد . .

لا غرابة اذن ان يترافق هذا الطرح البرجوازي الصغير مع تغييب النظرة والتحليل الطبقي الصحيح، حيث يتم استبدال المفاهيم العلمية للمنهج الاشتراكي بمصطلحات عائمة تعويمية من نوع "المحوظين" و "اصحاب الامتيازات" . . بما يعني ان الدولة هي التي توزع الامتيازات والحظوظ الخ، دون ان يتجرا هذا الطرح على وضع السؤال حول مصدر كل هذه السلطات التي تمكن الدولة من توزيع الامتيازات وتمكن "الانتهازيين" من "استغلال" الدولة لصالحهم، وكان اولئك جميعا ليسوا هم القاعدة المادية (اي الطبقة السائدة) التي تسهر الدولة على مصالحها وممتلكاتها وسيطرتها عامة .

هكذا تنقلب الحقائق على يد الطرح البرجوازي الانتهازي، فتصبح الدولة هي الضحية - وكان الدولة وضعت اصلا لخدمة الشعب وطبقاته الكادحة - بينما الواقع الذي يفتأ العيون هو على العكس تماما: ان الطبقة السائدة توجه استغلالها للجماهير الكادحة ومنه تستمد سيطرتها الاقتصادية وامتيازاتها، ودور الدولة هو خدمة وحماية ورعاية الاستغلال والسيطرة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لتلك الطبقة بالذات . وكما جاء في النشرة الحزبية حول "الخط النضالي الديمقراطي وممارسة الخط الانتخابي"، فان "الطبقة الحاكمة ما هي سوى جزء لا يتجزأ من الطبقة السائدة تعمل على تكريس الاختيارات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالح الطبقة السائدة حسبما تمليه مصالح الامبريالية . لذا فان ممارسة السلطة قد تميزت منذ الاستقلال بابعاد كل الفئات التي تتنافى مصالحها مع مصالح الراسمال الامبريالي ووسطائه عن اى مركز من مراكز التسيير او التنفيذ والمراقبة (. .) وان العلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة السائدة لا يحركها تطور داخلي وذاتي مستقل للبنيات الاقتصادية والاجتماعية المغربية، بل ان الارضية الاساسية التي تتحرك وتتوجع عليها هي خدمة المصالح الامبريالية" . ولذلك "فالدولة لا زالت تحتل الصدارة في الحياة الاقتصادية وفي العلاقات الاجتماعية للانتاج اذ انها ورثت هذا الموقع من الدور التسييري الذي كان منوطا بالجهاز الاستعماري والعسكري والاداري والقمعي . . ."

وللمزيد من توضيح هذا الجانب الاخير في طبيعة الدولة التابعة، ينبغي التذكير بان هذه الاخيرة ليست مجرد مالك لوسائل الادارة التي تتطلبها ممارسة الحكم، بل هي ايضا مالكة لوسائل الانتاج وتتصرف بوصفها كذلك، وان ما يسمى بالقطاع العام او املاك الدولة ليس جسما مستقلا بذاته، بل يخضع بدوره لعلاقات الانتاج الراسمالية . فالملكية والسلطة توحدما علاقة تحديد متبادل، لان الواقع الاجتماعي ليس فيه من جهة ميدان اقتصادي تقوم عليه الملكية، والى جانبه او باستقلال عنه ميدان سياسي تقوم عليه السلطة، بل هناك علاقات انتاج سائدة واحدة يكرسها القانون ونظام الحكم السياسي، وان اختلف الشكل القانوني للملكية . . وما ظاهرة تفويت القطاع العمومي الى الخواص الاجز' من السياسة الاقتصادية التي تنهجها الدولة في اطار خدمة مصالح الطبقة السائدة . وتخلي الدولة عن القطاع العام لا يعني تخليها عن دورها في تنسيق وتوطيد تلك المصالح، وكل ما هنالك هو تكيف الدولة مع واقع طبقتها او فئات معينة منها .

من هنا يتضح، مرة اخرى، ان الدولة ليست مجرد جهاز اداري فيه "عيوب يستغلها الانتهازيون وخصوم الديمقراطية المستترون"، اللهم اذا جاز ان نعتبر ان الدولة تستغل نفسها، وهو قول لا معنى له بطبيعة الحال . فالطبقة الحاكمة، كجزء لا يتجزأ من الطبقة السائدة، تقوم وظيفتها ومهمتها على دمج مكونات تلك الطبقة والعمل باستمرار على ترجمة وحدتها الطبقيّة الى تحالف سياسي فعال، ذلك ان الدولة تتصرف ازاء هذه المكونات ليس كجمعية للمستغلين او نقابة للملاكين او كمجلس ادارة للطبقات السائدة، ولكنها تقوم بعمل سياسي واديولوجي متشعب هدفه الثابت هو الحفاظ على النظام القائم بالشكل الذي يمنح الطبقة السائدة كل الامكانيات لتأمين وتنمية مصالحها وذلك بكافة وسائل الحماية والاكرام والتطويق التي تملكها المؤسسات القمعية والتربوية والحقوقية والاديولوجية . .

من كل ما تقدم تتضح لنا حقيقة الاهداف الكامنة وراء شعارات مثل "تاميم الدولة" او "الانقاذ والوفاق الوطني" وغيرها من مقولات المنظرين البرجوازيين الصغار، حيث نجد على الدوام اثر الاديولوجية الراسمالية حاضرا عندهم بشكل او باخر، خاصة في الاعتقاد بامكانية تحييد جهاز الدولة والحفاظ على استقلاليتها الوهمية . فالحقيقة ان اصحاب اطروحة "تاميم الدولة" وما شابهها يبنون تصورهم للدولة على قاعدة تصورهم لمصالحهم وطموحهم الى احتلال المناصب في تلك الدولة نفسها، اما عن طريق المشاركة في اجهزتها القائمة بدعوى تحقيق انقاذ وطني مزعوم و "تخفيف الاعباء" على الشعب"، او عن طريق التغيير الفوتي للسلطة والتي لا تتعدى اهدافه في احسن الحالات اقامة راسمالية الدولة، ومن هنا دفاعهم المشبوه عن القطاع العام ودعوتهم لاقامة "دولة قوية" (بمن؟ ولصالح من؟) والسكوت في نفس الوقت عن مظاهر الهيمنة الامبريالية الذي ينم عن استعدادهم للتعامل مع هذه الاخيرة، وهذا ما اثبتته كافة تجارب راسمالية الدولة في الوطن العربي وخارجه، والتي اطلقت على نفسها لقب الاشتراكية والثورة . .

لا غرابة اذن ان يسعى الخط اليميني الانتهازي الى الطعن والتشكيك في الدور الطليعي للطبقة العاملة، ويتعامل مع هذه الاخيرة تعامل الوصاية والنفعية والتسلط على نضالها الطبقي، في محاولة لتحريفه عن اهدافه البعيدة، الا وهي اقامة سلطة وطنية ديمقراطية تحقق وتجسد السيادة الشعبية والقضاء على ركائز الهيمنة الامبريالية على مقدرات الشعب والوطن، اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، وتحقيق الملكية الجماعية لاهم وسائل الانتاج كاساس موضوعي لانها مظاهر الاستغلال، وبناء المجتمع المتحرر الديمقراطي، وكل ذلك ضمانته الاساسية هي مشاركة الشعب في التقرير والتسيير والتنفيذ ومراقبة اجهزة الدولة .

وهذا هو ما يعطي الاشتراكية العلمية مدلولها الصحيح، اد الاشتراكية كما يقول الشهيد عمر بنجلون "واحدة كمنهجية وكهدف، قوامها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتبادل يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازا في خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية، وكل ما عدا ذلك ما هو الا خلط وتضليل" .